

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل للجزائر ومصر دراسة قياسية للفترة 2020-1990

The Contribution of FDI to the level of employment level of Algeria and Egypt an Econometric Study For The Period 1990-2020

مخلوفي أحمد¹، رمضان لعلا²

Ramdani Laala Makhloufi ahmed

¹ مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، ahd.makhloufi@lagh-univ.dz

² مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، l.ramdani@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2023-10-30

تاريخ القبول: 2023-09-05

تاريخ الاستلام: 2023-08-04

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مساهمة التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ومصر في مستويات التشغيل من خلال تحليل التدفقات الوافدة خلال فترة الدراسة وتبيان المساهمة باستخدام نموذج Panel ARDL. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم ايجابياً في مستوى التشغيل خلال المدى الطويل أي أنه يساهم في زيادة اليد العاملة، أما في المدى القصير فقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر ذو أثر عكسي يساهم في تقليص اليد العاملة في الجزائر ومصر، وعلى صانعي القرار تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على نقل التكنولوجيا والابتكار فبالرغم من عدم تحقق هدف زيادة مستوى التشغيل في المدى القصير فإنه يستطيع توليد فرص عمل من خلال تحفيز الإنتاجية والنمو في المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي؛ مستوى تشغيل؛ Panel ARDL؛

تصنيف JEL: E22؛ J20؛ C13.

Abstract:

The study aimed to learn about the contribution of FDI inflows to Algeria and Egypt to operating levels by analysing inflows during the study period and demonstrating the contribution using the Panel ARDL model. The study found that FDI contributes positively to the level of employment over the long term, i.e., it contributes to the increase of the labour force In the short term, FDI has had a counterproductive effect in reducing labour in Algeria and Egypt, Decision makers should stimulate technology transfer and innovation-based FDI. Although the goal of increasing employment in the short term was not achieved, it could generate employment by stimulating productivity and long-term growth. ‘

Keywords: Foreign Investment; Operating level; Panel ARDL.

JEL Classification Codes : E22; J20; C13.

1. مقدمة

* : مخلوفي أحمد

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل للجزائر ومصر دراسة قياسية للفترة

2020-1990

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجية التي تعول عليها الدول في الدفع بعجلة التنمية، وذلك لما لها من آثار محتملة على اقتصاد البلد المضيف، وتتراوح هذه الآثار من التأثير على الإنتاج والتشغيل والدخل والأسعار والصادرات والواردات، إلى التأثير على النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات والرفاه العام للبلد المضيف. كما زادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر مع سنة 1990 وذلك لانفتاح الأسواق العالمية مما سهل من حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول.

ويسعى صانعو القرار في دول العالم إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق جملة من التحديات منها خلق فرص العمل ورفع مستويات التشغيل الذي يعتبر أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية. الجزائر ومصر كغيرهما من الدول النامية ففي استراتيجياتها في دعم التنمية فهي تسعى إلى استقطاب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بتوفير المناخ الملائم لجذبه من خلال تقديم جملة من التحفيزات والتسهيلات للمستثمر الأجنبي، مما ينعكس على سوق العمل، خاصة في ظل الارتفاع الحاصل في معدلات البطالة وتراجع مستويات التشغيل.

1.1. الإشكالية

بناءً على ما سبق تتجلى إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

كيف تساهم التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ومصر في مستويات التشغيل خلال الفترة 2020-1990؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى التشغيل في الجزائر ومصر؟
- هل توجد علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى التشغيل في الجزائر ومصر؟

2.1. فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- للاستثمار الأجنبي المباشر مساهمة ايجابية ذات دلالة إحصائية على مستوى التشغيل للجزائر ومصر.
- توجد علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى التشغيل للجزائر ومصر.

3.1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على مستوى التشغيل خاصة في ظل التطورات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ومصر خلال فترة الدراسة، ومدى فعالية هذا الاستثمار في خلق مناصب العمل مما ينعكس على الاقتصاد المحلي للدولتين.

4.1. أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة عموماً إلى:

- التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل.
- تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر ومصر خلال فترة الدراسة.
- قياس مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل في الجزائر ومصر خلال فترة الدراسة.

5.1. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للتعريف ببعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتم استخدام المنهج التحليلي لتحليل المعطيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما تم الاعتماد على المنهج القياسي لقياس مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل.

6.1. الدراسات السابقة:

- دراسة لـ (بومدين، جلولي، و بن عياد، 2019)، بعنوان: " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2017: دراسة قياسية باستخدام اختبار التكامل المشترك" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل باستخدام اختبار التكامل المشترك لتفسير العلاقة بين المتغيرات المؤثرة على الطلب على اليد العاملة في الجزائر، وتوصلت نتائج هذا الاختبار إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي اليد العاملة. كما توصلت أيضا إلى وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين كل من إجمالي اليد العاملة والمتغيرات التفسيرية المستخدمة في الدراسة.
- دراسة لـ (فهيم، 2018) بعنوان: " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر" حاولت الباحثة في هاته الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بمدى مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في القضاء على اختلالات سوق العمل في مصر وتحسين مؤشرات التي تم تمثيلها في كل من نسبة التشغيل الإجمالي ومعدل نمو إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، ومعدل بطالة الاناث، في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980-2015)، ولمعالجة هذه الإشكالية اعتمدت المؤلفة على منهجية الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL، وخلصت الباحثة من خلال دراستها إلى وجود أثر معنوي وموجب لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة التشغيل في الأجلين الطويل والقصير، إلا أن هذا الأثر ضئيل، بحيث كلما زادت نسبة صافي التدفقات من الاستثمارات الأجنبية بمقدار 1%، كلما زادت نسبة التشغيل بمقدار (0.06) في الأجل القصير وبمقدار (0.32) في الأجل الطويل.
- دراسة لـ (DIACONU & ŞTERBULEAC, 2017) بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر وسوق العمل: دليل تجريبي من الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004"، حيث هدف الباحثان في هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمالة في الدول التي انضمت إلى

الاتحاد الأوروبي سنة 2004 قبل وبعد الانضمام، وقد قام الباحثان بدراسة الأثر باستخدام تقدير الانحدار التجميعي OLS، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية 2003 لم يَأثر في معدل المشاركة في القوى العاملة، وكذلك لم يساهم في تخفيض البطالة للدول محل الدراسة، أما بعد انضمام الدول محل الدراسة إلى الاتحاد الأوروبي كان للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على إنتاجية العمل الحقيقية، وآثار سلبية على معدل المشاركة في القوى العاملة، أما معدلات البطالة فقد كان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي عليها.

- دراسة لـ دراسة (Edwin, 2014) بعنوان: "التأثير الاستراتيجي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على أسواق العمل لتنمية الاقتصاديات" والتي هدفت إلى تحديد الآثار المترتبة من الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمالة، وذلك من خلال التركيز على الاختلافات الموجودة بين إنتاجية العمل بين المؤسسات المحلية والأجنبية، وتوصل الباحث إلى أن إنتاجية العمل تزيد في المؤسسات المحلية بفعل التقنية المترتبة عن المؤسسات الأجنبية في الدولة المضيفة، كما خلصت الدراسة إلى أن الأجور ترتفع في المؤسسات الأجنبية بسبب الأجور المرتفعة لعمال المؤسسات الأجنبية لما يقدمونه من إنتاجية مرتفعة، وبالتالي عدم المساواة في الأجور، وعليه التطور في الإنتاجية يؤدي إلى خلق مناصب جديدة مما ينعكس على التنمية. بناءً على النتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة يتمثل اختلاف دراستنا عنها في المدة الزمنية التي تسمح بإعطاء نتائج مختلفة بالإضافة إلى استخدام الاقتصاد القياسي من خلال نموذج Panel ARDL لمعرفة الآثار الناتجة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التشغيل في دول الدراسة، بالإضافة إلى تحليل واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومصر خلال فترة الدراسة.

2. الإطار النظري للدراسة

يعتبر الاستثمار الأجنبي حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، ويعتبر من الظواهر المعقدة من كل الجوانب، ويتجلى ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية المتعلقة بتحديد ماهيته، لذلك نسعى من خلال هذا المحور للتطرق إلى بعض التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر على سبيل الذكر وليس الحصر، بالإضافة إلى أشكاله، كما سنتطرق إلى العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى التشغيل.

1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك الكثير من التعريفات التي تمت صياغتها للاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لتعدد الزوايا التي يتبعها الباحثون في فهمه وتحديد أبعاده، الأمر الذي جعلنا نوجز مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في التعريفين التاليين:

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار في مؤسسة في اقتصاد آخر بهدف السيطرة أو ممارسة تأثير كبير على إدارة الشركة (والتي عادة ما تنطوي على حصة لا تقل عن 10 في المائة من أسهم الشركة). في الحالة الأكثر تطرفاً، يمكن للمستثمرين بناء مرافق جديدة من الصفر، مع الحفاظ على السيطرة الكاملة على العمليات. (Galeza & Chan, 2014)

كما يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك النشاط الذي يهدف إلى الحصول على مصلحة دائمة من قبل كيان اقتصادي معين تجاه كيان آخر مقيم من خلال القيام بمشاريع استثمارية مباشرة، وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر والمؤسسة المشروع هذا من جانب والتأثير البارز على تسيير وإدارة المؤسسة من جانب آخر. (Cambazoglu & Karaalp, 2014, p. 436)

2.2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال أهمها:

- الاستثمار المشترك:

هو الذي يتجسد من خلال مساهمة طرفان أو أكثر (سواء كان قطاع عام أو خاص)، في رأس المال أو الإدارة أو الخبرة أو براءة الاختراع أو جميعها، حيث يكون أحد الأطراف شركة دولية تقوم بإدارة المشروع بالاتفاق مع بقية الأطراف. (قويدري، 2004-2005، صفحة 06)

- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك النشاط الذي يهدف إلى الحصول على مصلحة دائمة من قبل كيان اقتصادي معين تجاه كيان آخر مقيم من خلال القيام بمشاريع استثمارية مباشرة، وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر والمؤسسة المشروع هذا من جانب والتأثير البارز على تسيير وإدارة المؤسسة من جانب آخر وذلك من خلال قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين: (بعداش ، 2007-2008، صفحة 52)

- ✓ إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.
- ✓ شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب.

- الاستثمار في المناطق الحرة:

يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى إنشاء المناطق الحرة، وتشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ومن أجل تحقيق هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جاذبة للاستثمارات، وذلك من خلال منح المشاريع الاستثمارية فيها عدداً من الحوافز، والمزايا، والاعفاءات. (Touama, 2015, p. 264)

3.2. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في البلد المضيف:

يعتبر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة أحد أكثر أشكال التعبير المباشر عن الاستثمار الأجنبي المباشر. هذا الأثر أثار الكثير من الجدل بين الاتجاهين التقليدي والحديث.

حيث يرى أصحاب المدرسة التقليدية أن الاستثمارات الأجنبية تعتمد على كثافة رأس المال والتي تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة وغير متوفرة في الدول المستقبلية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة. وبالتالي أقر أصحاب هاته المدرسة على أن المستفيد الوحيد من الاستثمار الأجنبي المباشر هو المستثمر الأجنبي فقط وليس الدولة المستقبلية (عبد الهادي، 2015، صفحة 71)

أما التجديديون فقد كان رأيهم معارض لما جاء به التقليديون بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بناءً على الدراسات التي قاموا بها، حيث يرون أنه بسبب تدني أجور الأيدي العاملة في الدول النامية، فإن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم بسحب الأيدي العاملة من القطاع غير المتقدم إلى القطاع المتقدم ذي الإنتاجية والأجور الأعلى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن بعض الدول النامية تضع تشريعات قانونية تفرض بموجبها على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر استخدام نسبة معينة من القوى العاملة المحلية في هذه المشروعات، مما يؤدي إلى زيادة حجم التشغيل الحد من مشكلة البطالة في الدول النامية. (الباشا، 2013، صفحة 44)

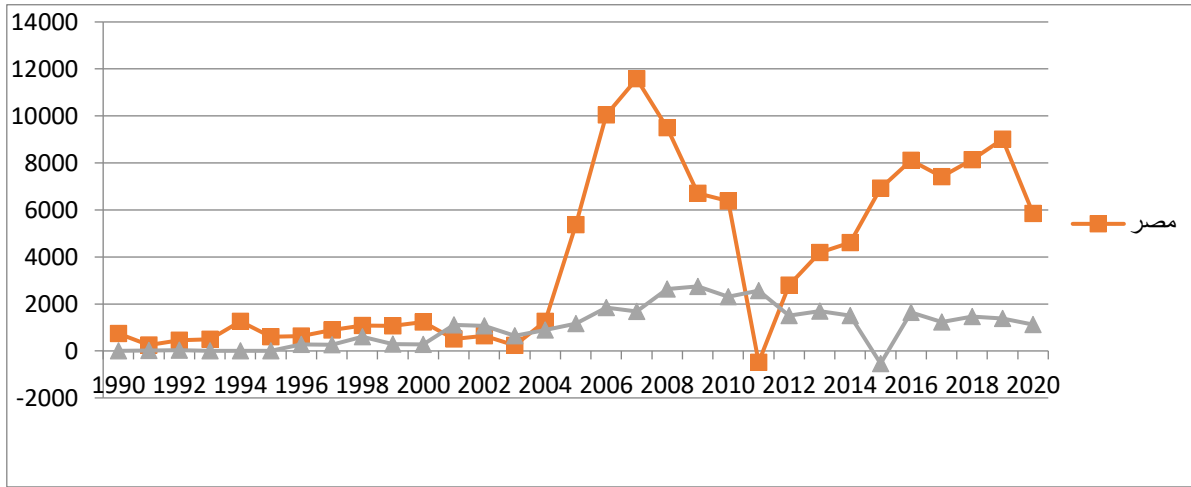
3. تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر ومصر خلال الفترة (1990-2020)

نظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم مصادر التمويل المحلية والدفع بعجلة النمو، تبنت كل من الجزائر ومصر سلسلة من الإصلاحات لتتجاوز المشاكل التي تواجه اقتصاد الدولتين، من أجل الدخول في اقتصاد السوق الذي ترى فيه حكومات الدولتين أنه حل مناسب يتماشى مع كافة الإجراءات التي تتخذها المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة بشكل رئيسي في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي الشكل الموالي التدفقات الاستثمارية الوافدة لكل من الجزائر ومصر خلال فترة الدراسة:

الشكل 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر ومصر خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي www.data.worldbank.org

من خلال الشكل البياني رقم 1 نرى أن المنحنيات التي تعكس التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولتين أخذت أشكال مختلفة.

فبالنسبة للجزائر نلاحظ أن السنوات الخمس الأولى من فترة الدراسة كانت التدفقات شبه معدومة ويرجع ذلك إلى توتر الوضع السياسي والذي صاحبه ضعف في الأداء الاقتصادي وتردي الوضع الأمني وذلك بالرغم من قيام الدولة الجزائرية بالإصلاحات الاقتصادية، بعدها وفي سنة 1995 قامت الجزائر بإبرام اتفاقيات التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي الأمر الذي ساعد في ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 270 مليون دولار سنة 1996، وسجلت التدفقات قيم متذبذبة إلى غاية سنة 2001 حيث تجاوزت حد المليار دولار وهذا راجع إلى تحسن الوضع السياسي إضافة إلى التعديلات التي طرأت على قانون الاستثمار لتوفير مناخ مناسب يشجع المستثمرين، وصاحب هذه التعديلات ارتفاعاً لعائدات المحروقات وتراكم احتياطات الصرف. والتي أثرت بدورها بالإيجاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي حيث وصلت 2.75 مليار دولار سنة 2009، غير أنه مع إصدار القانون التكميلي للمالية من نفس السنة تأثرت أنشطة المستثمرين حيث أن هذا القانون وضع القيود على حرية الاستثمار الأجنبي، بينما السنوات التي تليها فقد شهدت التدفقات تناقصاً إلى غاية 2015 وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في سنة 2014، والذي أحدث صدمة كبيرة على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على عائدات المحروقات، بالإضافة لانخفاض سعر الدينار وارتفاع العجز في الموازنة، عادت أسعار النفط بالارتفاع سنة 2016 ومع تحسن التوازنات الاقتصادية الكلية شهدت التدفقات ارتفاعاً عما كانت عليه سنة 2015، حيث بلغت 1.47 مليار دولار سنة 2018، أما السنوات الباقية فقد شهدت التدفقات انخفاضاً حيث وصلت في 2020 إلى 1.14 مليار دولار ويعود هذا الانخفاض بفعل الأزمة الصحية العالمية كورونا (COVID-19) والتي أثرت على اقتصاديات العالم.

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل للجزائر ومصر دراسة قياسية للفترة

2020-1990

أما مصر التي نفذت برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ سنة 1990 إلى غاية 2003، فقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة ضعيفة، حيث بلغ مجموعها 1.99 مليار دولار، وشهدت سنة 2004 ارتفاعا معتبرا يقدر بـ 1.25 مليار دولار، ويعود هذا الارتفاع إلى الإصلاحات التي شملت جملة قطاعات منها القطاع المالي، والنظام الضريبي، بعدها قامت مصر بتعديل نظامها الضريبي بتطبيق نظام الإعفاءات لتصل التدفقات إلى 5.37 مليار دولار، أما سنتي 2006 و2007 فقد شهدا التدفقات أكبر ارتفاع مسجلة فيه ما قدره 10.04 و11.57 مليار دولار بسبب بيع الشركات المحلية للمستثمرين الأجانب، لتعود بعدها التدفقات للانخفاض تدريجيا وصلت إلى 6.38 مليار دولار سنة 2010 وذلك بفعل آثار الأزمة المالية 2008، بعدها وفي سنة 2010 شهدت الجمهورية المصرية ثورة 25 يناير التي أدت إلى الاضطراب السياسي والاقتصادي والأمني وبفعلها بدأت الاستثمارات الأجنبية في الخروج بشكل كبير لتسجل التدفقات -48.2 مليون دولار، لتعود بعدها في سنة 2012 بالارتفاع تدريجيا إلى غاية 2019 نتيجة لتحسن الوضع السياسي والأمني الذي عرفته البلاد مسجلة حجم تدفقات مقدر بـ 9.01 مليار دولار، أما سنة 2020 فقد سجلت التدفقات ما قدره 5.85 مليار دولار، ويعود هذا الانخفاض نتيجة للأزمة الصحية والتوترات التجارية بين القوى الدولية.

4. اختبار مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل للجزائر ومصر خلال الفترة:

(2020-1990)

من أجل معرفة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل للجزائر ومصر خلال الفترة 2020-1990 كان لابد من الاستعانة بالأساليب القياسية لغرض الإثبات.

1.4. توصيف ودراسة بيانات الدراسة:

يتم في مرحلة التوصيف التعريف بالمتغيرات، ودراسة استقرار بيانات بانل، بالإضافة إلى معرفة علاقة التكامل المشترك، وتحديد الشكل الرياضي.

- تعريف متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد على الجانب النظري والدراسات السابقة لتحديد متغيرات الدراسة والمتمثلة في الجدول التالي:

الجدول 1: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات.

المتغيرات	التعريف بالمتغيرات	المصدر
المتغير المستقل		
الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	قاعدة بيانات البنك الدولي
المتغير التابع		
مستوى التشغيل (LFPR)	يعبر عن حجم القوى العاملة منسوبا إلى	قاعدة بيانات البنك الدولي

إجمالي السكان

المصدر: من اعداد الباحثين

- دراسة الاستقرارية:

لمعرفة درجة تكامل بيانات بانل يعتبر اختبار جذر الوحدة أهم طريقة، لهذا تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور لمعرفة وجود جذر الوحدة في جميع متغيرات الدراسة، كما أوضح Pesaran أنه عند تقدير (Panel ARDL) أن تكون بيانات بانل للمتغيرات متكاملة عند المستوى أو عند الفرق الأولى أو مزيج بين الاثنين، وألا تكون بيانات بانل متكاملة عند الفرق الثانية.

الجدول 2: اختبار ADF لجذر الوحدة

الفرق الاول			المستوى			المتغيرات
القرار	معادلة الاختبار	اختبار ADF	القرار	معادلة الاختبار	اختبار ADF	
			مستقر	قاطع	**12.1014	FDI
مستقر	قاطع	*27.3714	غير مستقرة	قاطع	0.57814	LFPR

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

ملاحظة: تشير *، **، ***، إلى مستوى المعنوية لـ 10%، 5%، 1%، على التوالي.

من الجدول رقم 1 يتضح أن مستوى التشغيل كان غير مستقر عند المستوى لوجود جذر الوحدة ما يعني قبول فرضية الصفرية، وبعد إعادة الاختبار عند الفرق الأول لمستوى التشغيل كانت البيانات مستقرة أي خالية من جذر الوحدة ليتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد كان مستقر عند المستوى لعدم وجود جذر الوحدة ما يؤكد قبول الفرضية البديلة.

- اختبار التكامل المشترك:

بعد التأكد من أن متغيرات الدراسة متكاملة عند المستوى والفرق الأول ولتأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى التشغيل يتم تطبيق اختبار Pedroni لتكامل المشترك.

الجدول 3: اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل باستخدام اختبار Pedroni.

Pedroni			النموذج
Augmented Dickey-Fuller t	Philips-Perron t	Modified Philips-Perron t	
0.0260	0.0400	0.1359	LFPR

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata15.

من خلال الجدول رقم 3 توضح نتائج اختبارات التكامل المشترك والتي تشير إلى أن اغلب الإحصاءات تقبل الفرضية البديلة، والتي تحكم بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين عند مستوى 5% إذا يمكن القول

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل للجزائر ومصر دراسة قياسية للفترة

2020-1990

بأنه يوجد علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى التشغيل في مصر والجزائر خلال فترة الدراسة.

2.4. تقدير النموذج والاختبارات التشخيصية:

بعد استيفاء شروط تطبيق النموذج من خلال تحديد رتبة تكامل بيانات بانل والتأكد من وجود علاقة التكامل المشترك، يتم تقدير النموذج وإجراء الاختبارات التشخيصية له.

- اختيار فترة الإبطاء المثلى للنموذج:

بالاعتماد على معيار (Akaike (ACI لتحديد فترات الإبطاء المثلى، واختيار فترات الإبطاء التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار، تم اختيار نموذج (1,6) ARDL لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل.

- اختبار المفاضلة بين PMG&MG:

سنعتمد على اختبار Hausman للمفاضلة بين النموذجين وفقاً للفرضيات التالية:

✓ الفرضية الصفرية H_0 : طريقة مقدرات وسط المجموعة الدمجة PMG هي الأنسب.

✓ الفرضية البديلة H_1 : طريقة مقدرات وسط المجموعة MG هي الأنسب.

الجدول 4: اختبار المفاضلة لاختيار طريقة التقدير الأنسب

الاختبار	المفاضلة	قيمة إحصائية χ^2	قيمة الاحتمال	القرار
Hausman	MG/PMG	1.13	1.6371453	PMG

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata15.

يظهر الاختبار في الجدول رقم 4 الطريقة المناسبة لتقدير نموذج Panel ARDL، وبما أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% نرفض الفرضية البديلة، ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن طريقة مقدرات وسط المجموعة المدمجة PMG هي الأنسب.

- تقدير PMG للنموذج LFPR :

الجدول 5: نتائج تقدير نموذج مستوى التشغيل

PMG		المتغيرات
الاحصائية t	المعاملات	
معاملات المدى طويل		
2.52	**1.671453	FDI
معاملات المدى القصير		
-2.67	*-0.1805069	ECT
-3.96	*-0.170855	FDI(D1)
-4.45	*-0.2321711	LD

-3.67	*-0.1864555	L2D
-3.29	*-0.1912703	L3D
-2.67	*-0.1507554	L4D
-0.67	-0.0681849	L5D
2.50	**7.500276	Cons

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata15.

ملاحظة: تشير *، **، ***، إلى مستوى المعنوية لـ 10%، 5%، 1%، على التوالي.

يظهر لنا من الجدول رقم 5 أن محدد نموذج مستوى التشغيل في المدى الطويل معنوي وذا إشارة إيجابية أي أنه إذا زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1% يؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل بـ 1.67%، وهذه النتيجة تتوافق مع طرح التجديديون الذين يرون أنه بسبب تدني أجور الأيدي العاملة في الدول النامية، فإن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم بسحب الأيدي العاملة من القطاع غير المتقدم إلى القطاع المتقدم ذي الإنتاجية والأجور الأعلى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن بعض الدول النامية تضع تشريعات قانونية تفرض بموجبها على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر استخدام نسبة معينة من القوى العاملة المحلية في هذه المشروعات، مما يؤدي إلى زيادة حجم التشغيل الحد من مشكلة البطالة في الدول النامية.

ونلاحظ في المدى القصير أن معامل حد الخطأ سالب ومعنوي، وتشير سرعة التصحيح إلى أن -0.180 من حركات عدم التوازن بين المتغيرات (الأخطاء) في الأجل القصير يتم تصحيحها خلال خمس سنوات وستة أشهر.

أما بالنسبة لمحدد نموذج مستوى التشغيل في المدى القصير معنوي وذو إشارة عكسية أي أنه إذا زاد 1% يؤدي إلى تراجع مستوى التشغيل بـ -0.170%، وهذه النتيجة توافق طرح التقليديون بقولهم أن الاستثمارات الأجنبية تعتمد على كثافة رأس المال والتي تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة وغير متوفرة في الدول المستقبلية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة. وبالتالي أقر أصحاب هاته المدرسة على أن المستفيد الوحيد من الاستثمار الأجنبي المباشر هو المستثمر الأجنبي فقط وليس الدولة المستقبلية.

- الاختبارات التشخيصية للبقايا:

تم اجراء الاختبارات الموضحة في الجدول الموالي للتأكد من جودة النموذج:

الجدول 6: الاختبارات التشخيصية للنموذج

الاحتمال	القيمة	نوع الاختبار
0.000004	24.81406	التوزيع الطبيعي للبقايا
0.5317	3.158208	Bartlett
0.1269	1.900234	Levene
0.965	4.7869	الارتباط الذاتي بين الأخطاء

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل للجزائر ومصر دراسة قياسية للفترة

2020-1990

يظهر لنا من الجدول رقم 6 أن قيمة الاحتمال للتوزيع الطبيعي للبواقي أصغر من 5% ويعني ذلك قبول الفرضية البديلة، أي أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي. وبالنسبة لثبات تباين الخطأ نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للاختبارين أكبر من مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة، ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود اختلاف في تباين الخطأ. أما بخصوص الارتباط الذاتي للأخطاء كانت القيمة الاحتمالية الأخيرة لـ Q-Stat أكبر من 5%، ومنه نرفض الفرضية البديلة، ونقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

5. خاتمة

من خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى معرفة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل للجزائر ومصر خلال الفترة 1990-2020.

1.5. النتائج واختبار الفرضيات:

- تعتبر مساهمة الاستثمار الأجنبي في مستوى التشغيل أحد أكثر أشكال التعبير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر.
- من خلال متابعة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دول الدراسة نلاحظ أن التدفقات شهدت تغيرات في اتجاهها بين انخفاض تزامن مع الاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي عرفتھا الدولتين، وبين ارتفاع تزامن مع البرامج الإصلاحية الاقتصادية التي المطبقة من قبل الجزائر ومصر.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً في مستوى التشغيل خلال المدى الطويل أي أنه يساهم في زيادة اليد العاملة، أما في المدى القصير فقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر ذو أثر عكسي يساهم في تقليص اليد العاملة في الجزائر ومصر، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يشير معامل تصحيح الخطأ عن وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى التشغيل لكل من الجزائر ومصر، ويعني أنه سوف يتم الانتقال من حالة عدم التوازن في المدى القصير إلى إعادة توازن في المدى الطويل خلال خمس سنوات وستة أشهر وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

2.5. التوصيات:

- على إثر النتائج المتوصل إليها تم اقتراح التوصيات التالية:
- عدم التركيز على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع المحروقات في الجزائر وتوجيهها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الفلاحة والصناعة والخدمات حيث هاته القطاعات غالباً ما تكون بها كثافة بشرية.

- على صانعي القرار في الجزائر ومصر تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على نقل التكنولوجيا والابتكار فبالرغم من عدم تحقق هدف زيادة مستوى التشغيل في المدى القصير فإنه يستطيع توليد فرص عمل من خلال تحفيز الإنتاجية والنمو في المدى الطويل
- التنسيق بين السياسة الاستثمارية وسياسة التشغيل في الجزائر ومصر.
- إزالة العوائق التي تواجه المستثمر الأجنبي خاصة الضريبية التي تنعكس سلبا على توافد الاستثمارات الأجنبية الأمر الذي يقلل من توفير مناصب العمل في الجزائر ومصر.

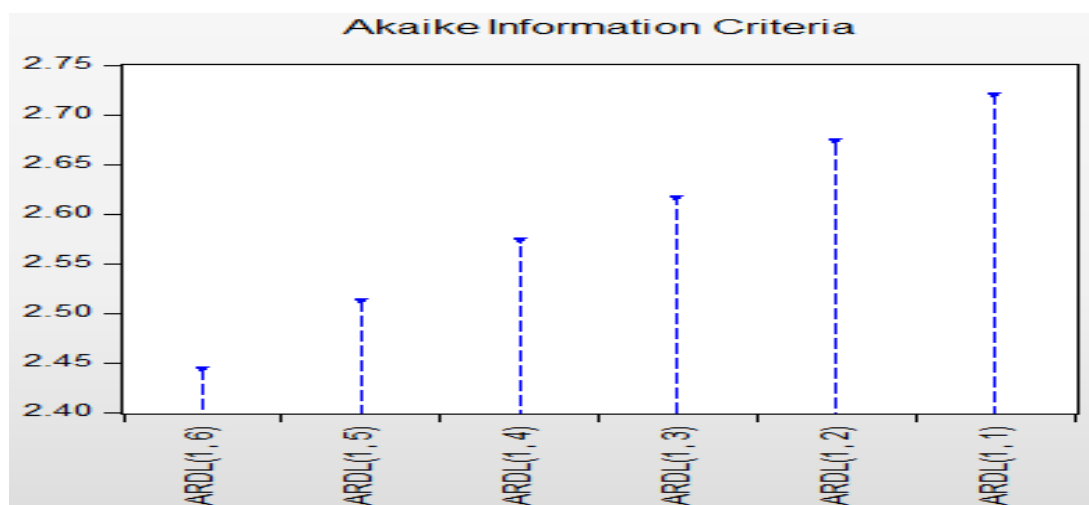
6. قائمة المراجع

- إيناس حسين فهمي. (أوت، 2018). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر. *المجلة الأردنية للعلم الاقتصادية، المجلد 05 (العدد 02)، الصفحات 167-195.*
- سامر علي عبد الهادي. (2015). *التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية (المجلد ط 01)*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- عبد الكريم بعداش . (2007-2008). *الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري (أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- مازن حسن الباشا. (2013). *التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية (المجلد ط 01)*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- محمد أمين بومدين، محمد جلولي، و محمد سمير بن عياد. (13 ديسمبر، 2019). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2017: دراسة قياسية باستخدام اختبار التكامل المشترك. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22 (العدد 02)، الصفحات 69-84.*
- محمد قويدري. (2004-2005). *تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية - حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- Galeza, T., & Chan, J. (2014). *What Is Direct Investment?* Retrieved 04 03, 2022, from International Monetary Fund: https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/20_direct-invest.htm
- Cambazoglu, B., & Karaalp, H. S. (2014). Does foreign direct investment affect economic growth? The case of Turkey. *International Journal of Social Economics, Volume 41(No 06)*, pp. 434-449.

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل للجزائر ومصر دراسة قياسية للفترة 2020-1990

- DIACONU, L., & ŞTERBULEAC, D. (2017). FDI and labour market: empirical evidence from the states that joined the European Union in 2004. *CES Working Papers, Volume 09*(No 03), pp. 343-357.
- Edwin, A. (2014). STRATEGIC IMPACT OF INWARD FOREIGN DIRECT INVESTMENTS ON THE LABOUR MARKETS OF DEVELOPING ECONOMIES. *Journal of Management, Marketing and Logistics, Volume 01*(No 04), pp. 297-310.
- Touama, H. Y. (2015, November 14). Economic Development in Jordan- an Analytical Econometric study period (1996-2008). *Zarqa Journal For Research and Studies in humanities, Volume 15*(No 01), pp. 258-267.

.7 ملاحق:



Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: FDI

Date: 01/08/23 Time: 01:37

Sample: 1990 2020

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Total number of observations: 59

Cross-sections included: 2

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	12.1014	0.0166
ADF - Choi Z-stat	-2.33670	0.0097

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(LFPR)

Date: 01/08/23 Time: 01:38

Sample: 1990 2020

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Total (balanced) observations: 58

Cross-sections included: 2

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	27.3714	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-4.29761	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Pedroni test for cointegration

Ho: No cointegration	Number of panels	=	2
Ha: All panels are cointegrated	Number of periods	=	30
Cointegrating vector: Panel specific			
Panel means:	Included	Kernel:	Bartlett
Time trend:	Not included	Lags:	1.00 (Newey-West)
AR parameter:	Panel specific	Augmented lags:	1

	Statistic	p-value
Modified Phillips-Perron t	1.0989	0.1359
Phillips-Perron t	1.7507	0.0400
Augmented Dickey-Fuller t	1.9438	0.0260

. hausman mg pmg, sigmamore

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) mg	(B) pmg		
fdi	.3637159	1.671453	-1.307737	1.232275

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtprg
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtprg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$$\chi^2(1) = (b-B)' [(V_b-V_B)^{-1}] (b-B) = 1.13$$

Prob>chi2 = 0.2886

Pooled Mean Group Regression
 (Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): country1
 Time Variable (t): year

Number of obs = 50
 Number of groups = 2
 Obs per group: min = 25
 avg = 25.0
 max = 25

Log Likelihood = -50.9953

Date: 01/08/23 Time: 01:29
 Sample: 1990 2020
 Included observations: 50

	D.lfpr	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ECT	fdi	1.671453	.6637817	2.52	0.012	.3704645	2.972441
SR	ECT	-.1805069	.0676268	-2.67	0.008	-.313053	-.0479609
	fdi						
	D1.	-.170855	.0431492	-3.96	0.000	-.2554258	-.0862842
	LD.	-.2321711	.0522095	-4.45	0.000	-.3344998	-.1298424
	L2D.	-.1864555	.0507503	-3.67	0.000	-.2859242	-.0869868
	L3D.	-.1912703	.0580896	-3.29	0.001	-.3051237	-.0774169
	L4D.	-.1507554	.056461	-2.67	0.008	-.2614169	-.0400938
	L5D.	-.0681849	.1016865	-0.67	0.503	-.2674869	.131117
	_cons	7.500276	3.00295	2.50	0.013	1.614603	13.38595

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.030	-0.030	0.0480 0.827
		2	0.125	0.124	0.8914 0.640
		3	-0.004	0.003	0.8924 0.827
		4	0.062	0.048	1.1113 0.892
		5	0.061	0.065	1.3260 0.932
		6	0.173	0.167	3.0963 0.797
		7	-0.122	-0.132	4.0006 0.780
		8	0.021	-0.029	4.0281 0.855
		9	-0.050	-0.028	4.1888 0.899
		10	-0.032	-0.058	4.2572 0.935
		11	-0.073	-0.085	4.6124 0.948
		12	-0.050	-0.058	4.7869 0.965

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل للجزائر ومصر دراسة قياسية للفترة
2020-1990

Test for Equality of Variances of DLFPR
Categorized by values of DLFPR
Date: 01/08/23 Time: 01:31
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 50 after adjustments

Method	df	Value	Probability
Bartlett	4	3.158208	0.5317
Levene	(4, 45)	1.900234	0.1269
Brown-Forsythe	(4, 45)	1.132768	0.3532

